



موقع فلسطين
www.falasteen.com

نشرنا لكتاب السيد شاحك لا يعنى أننا نؤيد ما يطرحه فى كتابه

النتائج السياسية

إن المواقف المستمرة لليهودية الكلاسيكية تجاه الأغيار، تؤثر تأثيراً شديداً على اتباعها، اليهود الأرثوذكس، هؤلاء الصهيونيين الذين يمكننا اعتبارهم استمراراً لها. وهذه المواقف تؤثر أيضاً، من خلال الصهيونيين، على سياسات دولة إسرائيل. وكانت إسرائيل، منذ العام 1967، كلما أصبحت أكثر "يهودية"، كلما تأثرت سياساتها بالاعتبارات الأيديولوجية اليهودية أكثر من تأثرها بالمصالح الإمبريالية المبلورة بدون انفعالات. وهذا التأثير الأيديولوجي لا يدركه عادة، الخبراء الأجانب، الذين يميلون الى تجاهل تأثير الديانة اليهودية على سياسات إسرائيل، أو التقليل من أهميته. وهذا ما يفسر لماذا كانت معظم تكهناتهم تكهنات غير صحيحة.

وفي الواقع، فإن الأسباب الدينية، التي غالباً ما تكون أسباباً تافهة، هي التي تخلق الأزمات الحكومية الإسرائيلية، أكثر من أي سبب آخر. والحيز الذي تخصصه الصحافة العبرية لبحث الخلافات التي تنشأ دائماً، بين الجماعات الدينية المختلفة، أو بين العلمانيين والمتدينين، أكبر من الحيز الذي تخصصه لأي موضوع آخر، إلا في أزمنة الحرب أو التوترات المتعلقة بالقضايا الأمنية. وفي وقت كتابة هذا الكتاب، أي في آب / أغسطس 1993، كانت بعض المواضيع التي تستحوذ على الاهتمام الأكبر لقراء الصحف العبرية، هي: هل يُدفن الجنود الن يُقتلون أثناء الخدمة، في مناطق منفصلة ضمن المدافن العسكرية الإسرائيلية إذا كانوا أبناء أمهات غير يهوديات؟

وهل يُسمح لجمعيات دفن الموتى الدينية اليهودية، التي تحتكر دفن الموتى اليهود كافة باستثناء أفراد المستوطنات، بمواصلة عاداتها بختان جثث اليهود غير المختونين قبل دفنها (ومن دون طلب إذن من العائلة)؟ وهل سيبيح القانون، استيراد اللحوم غير المذبوحة على الطريقة اليهودية، والمحظورة بصورة غير رسمية منذ إنشاء الدولة أم سيمنعه؟ وهناك عدد أكبر من هذا النوع من المسائل، التي تستحوذ على اهتمام عامة اليهود

الإسرائيليين أكثر بكثير من موضوع المفاوضات مع الفلسطينيين وسوريا، على سبيل المثال.

وكانت محاولات بعض السياسيين الإسرائيليين لتجاهل عوامل "الأيديولوجية اليهودية" لصالح مصالح امبريالية صرفة، قد أدت الى عواقب وخيمة. ففي أوائل العام 1974، كانت لإسرائيل بعد هزيمتها الجزئية في حرب يوم الغفران، مصلحة حيوية في وقف النفوذ المتجدد لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي لم تكن قد حازت بعد، على اعتراف الدول العربية بها على أنها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين. وقد بلورت الحكومة الإسرائيلية خطة لدعم النفوذ الأردني في الضفة الغربية، الذي كان نفوذاً كبيراً، في ذلك الوقت. وقد طالب الملك حسين بمقابل منظور عندما طلب منه تأييد الخطة. فجرى الاتفاق على أن يقيم كبير مؤيديه في الضفة الغربية، الشيخ الجعبري من مدينة الخليل، الذي كان يحكم القسم الجنوبي من الضفة الغربية بقبضة حديدية وبموافقة وزير الدفاع آنذاك، موشيه دايان، أن يقيم حفلة لوجهاء المنطقة في باحة مسكنه الفخم في الخليل. وكان للحفلة التي تُقام تكريماً لعيد ميلاد الملك، أن تتميز بعرض علني للإعلام الأردنية، وتكون بداية لحملة موالية للأردن. ولكن المستوطنين المتدينين في مستوطنة "كريات أربع" في الجوار، الذين كانوا مجرد حفنة من الأشخاص في ذلك الوقت، سمعوا بالخطة وهددوا رئيسة الحكومة آنذاك، غولدا مئير، ووزيرها دايان، بالقيام باحتجاجات قوية، لأن رفع علم "دولة غير يهودية" ضمن أرض إسرائيل، يناقض كما قالوا، المبادئ المقدسة التي تقول بأن هذه الأرض "تعود" لليهود فحسب. وبما أن هذا المبدأ، مبدأ مقبول من الصهيونيين كافة، فقد كان على الحكومة أن ترضخ لمطالبهم وتأمّر الشيخ الجعبري بالامتناع عن عرض أي أعلام أردنية. وعليه، فقد عمد الجعبري ال شعر بمذلة عميقة، الى إلغاء الحفلة، وصوت الملك حسين في مؤتمر الجامعة العربية في فاس، الذي عُقد بعد هذه الحادثة بوقت قصير، لصالح منظمة التحرير الفلسطينية واعترف بها على أنها الممثل الوحيد للفلسطينيين.

وبالنسبة الى معظم العامة من اليهود الإسرائيليين، فإن المحادثات الجارية حول "الحكم الذاتي"، متأثرة بدورها، بمثل هذه الاعتبارات الأيديولوجية اليهودية، أكثر من تأثرها بأي اعتبارات أخرى.

والاستنتاج الذي يُستخلص من هذه النظرة في السياسات الإسرائيلية، المدعوم بتحليل لليهودية الكلاسيكية، يجب أن يكون التالي: إن تحليلات صناعة السياسة الإسرائيلية، التي لا تشدد على أهمية طابعها الفريد كـ "دولة يهودية" يجب أن تكون تحليلات خاطئة. والمقارنة السهلة لإسرائيل بحالات أخرى من حالات الإمبريالية الغربية، أو بدول استيطانية أخرى، هي بصفة خاصة، مقارنة غير صحيحة. ففي ظل النظام القائم على الفصل العنصري، كانت أرض جنوب أفريقيا مقسمة رسمياً الى قسمين، 87

بالمائة منها "تعود" للبيض، و13 بالمائة منها قيل، رسمياً، بأنها "تعود" للسود. بالإضافة الى ذلك، أنشئت، رسمياً، دول ذات سيادة، ما يُسمى البانتوستان، تتجسد فيها كل رموز هذه السيادة.

ولكن "الأيديولوجية اليهودية" تطالب بعدم جواز الاعتراف بأي جزء من أرض إسرائيل، كجزء "يعود" لغير اليهود، وبعدم جواز السماح الرسمي بعرض أي علامة من علامات السيادة، مثل رفع الأعلام الأردنية. ومبدأ استرداد الأرض يطالب مثالياً، بأن تصبح كل الأرض، وليس مجرد 87 بالمائة منها، مثلاً، أرضاً "مستردة" في ميعادها، أي أن تصبح مملوكة من اليهود. وتحظر "الأيديولوجية اليهودية" ذلك المبدأ الملائم جداً، مبدأ الإمبريالية، الذي كان قد عرفه الرومان، وأتبعه من بعدهم، العديد من الإمبراطوريات العلمانية، والذي صاغه اللورد كرومر أفضل صياغة، يقوله: "إننا لا نحكم صر، إننا نحكم حكام مصر". فالأيديولوجية اليهودية تمنع اعترافاً من هذا القبيل؛ وهى تمنع أيضاً، اتخاذ موقف ينم في ظاهره، عن الاحترام تجاه أي "حكام غير يهود" ضمن أرض إسرائيل. ولا يمكن لإسرائيل أن تستخدم ضمن المنطقة التي تعتبر جزءاً من أرض إسرائيل، نظام العملاء برمته، من ملوك وسلاطين ومهراجات وزعماء، أو نظام الديكتاتوريين التابعين، في الأزمنة الأحدث، وهو النظام الملائم جداً في حالات أخرى، للسيطرة السياسية الإمبريالية. وبالتالي، فإن المخاوف، التي يعبر عنها الفلسطينيون عادة، من أن يعرض عليهم إنشاء "بانتوستان"، مخاوف لا أساس موجباً لها على الإطلاق. ولا يمكننا أن نتصور تراجعاً إسرائيلياً إلا إذا فقدت أرواح إسرائيلية كثيرة في الحرب، كما حصل في عام 1973، وفي عواقب الحرب في لبنان، في فترة 1983 - 1985، بما أن هذا التراجع يُمكن أن يبرر بالمبدأ القائل بأن قدسية الحياة اليهودية أهم من الاعتبارات الأخرى. ولكن الأمر الذي لا يمكنه أن يحصل، هو أن تهب إسرائيل، ما دامت باقية دولة يهودية، سيادة مزيفة ولكنها مع ذلك، حقيقية رمزياً، أو حتى حكماً ذاتياً حقيقياً، لغير اليهود، ضمن أرض إسرائيل، ولأسباب سياسية صرفة. فإسرائيل مثلها مثل بعض البلدان الأخرى، دولة حصرية تقتصر على جماعة دون أخرى، ولكن الحصيرية الإسرائيلية ميزة خاصة بإسرائيل بالذات، دون غيرها.

ويمكننا أن نقدر بأن "الأيديولوجية اليهودية"، بالإضافة الى تأثيرها على السياسات الإسرائيلية، تؤثر أيضاً، على قسم مهم من يهود الشتات، وقد يكون على أكثريتهم. ولما كان وضع الأيديولوجية اليهودية موضع التنفيذ الفعلي يعتمد على إسرائيل قوية، فإن هذا بدوره، يعتمد الى حد بعيد، على الدعم الذي يقدمه يهود الشتات لإسرائيل، وخصوصاً يهود الولايات المتحدة الأميركية، وصورة يهود الشتات ومواقفهم من غير اليهود، تختلف تماماً عن مواقف اليهودية الكلاسيكية كما وصفناها أعلاه. ويظهر هذا الاختلاف أكثر ما يظهر، في البلدان الناطقة بالإنكليزية، حيث تحصل بانتظام، أفدح التحريفات لليهودية. والوضع على أسوأ ما يكون في الولايات المتحدة وكندا، الدولتين اللتين تفوق قوة تأييدهما للسياسات الاسرائيلية،

بما فيها السياسات التي تتناقض تناقضاً صارخاً مع الحقوق الإنسانية، قوة أي تأييد آخر لها.

ولا يمكننا، عندما ندرس دعم الولايات المتحدة لإسرائيل بالتفاصيل الملموسة وليس بالمطلق، أن نفسر هذا الدعم تفسيراً وافياً، فقط على أنه نتيجة المصالح الامبريالية الأميركية. إذ ينبغي أن يؤخذ في الحسبان النفوذ القوي الذي تمارسه الطائفة اليهودية المنظمة في الولايات المتحدة، دعماً للسياسات الاسرائيلية كافة، من أجل تفسير سياسات الإدارات الأميركية في الشرق الأوسط. وهذه الظاهرة ملحوظة أكثر في حالة كندا التي لا يمكن أن تُعتبر مصالحها الشرق أوسطية على قدر مماثل من الأهمية، ولكن تفانيها المخلص لإسرائيل يفوق حتى تفاني الولايات المتحدة لها. والمنظمات اليهودية في كلا البلدين (وأيضاً في فرنسا وبريطانيا ودول عديدة أخرى)، بالولاء نفسه الذي منحتة الأحزاب الشيوعية للاتحاد السوفييتي لوقت طويل. كما أن العديد من اليهود الذين يبدون نشيطين في الدفاع عن الحقوق الإنسانية، والذين يتبنون وجهات نظر منشقة بخصوص مسائل أخرى، يُظهرون في القضايا التي تمس إسرائيل، درجة لافتة من الاستبداد ونجدهم في طليعة المدافعين عن سياسات إسرائيل كافة. ومن المعروف جيداً في إسرائيل بأن الشوفينية والتعصب الذي يظهره يهود الشتات المنظمين في تأييدهم لإسرائيل، أكبر بكثير من الشوفينية التي يظهرها اليهودي الإسرائيلي العادي (خصوصاً منذ العام 1967). وهذا التعصب ملحوظ بصفة خاصة في كندا والولايات المتحدة، ولكنني سوف أركز على الولايات المتحدة بسبب أهميتها الأكبر بما لا يقاس. ولكن تجدر الإشارة الى أننا نجد أيضاً، يهوداً لا تختلف آراؤهم في السياسات الإسرائيلية عن آراء باقي المجتمع (مع الاعتبار الذي تستحقه عوامل الجغرافيا والدخل والمكانة الاجتماعية، والى ما هنالك من عوامل أخرى).

لماذا يُبدي بعض اليهود الأميركيين شوفينية، تكون متطرفة في بعض الأحيان ولا يبديها غيرهم؟ علينا أن نبدأ بلحظ الأهمية الاجتماعية، وبالتالي الأهمية السياسية، للمنظمات اليهودية ذات الطبيعة الحصرية: أنها لا تقبل مبدئياً، بأعضاء من غير اليهود. (وهذه الحصرية تتناقض تناقضاً مضحكاً مع بحثها الدؤوب لاكتشاف أكثر النوادي المغمورة التي ترفض قبول عضوية يهودي من أجل أن تدينها). وهؤلاء الذين يمكننا أن نسميهم "يهوداً منظمين"، والذين يمضون معظم أوقاتهم خارج دوام العمل، برفقة يهود آخرين، يمكننا أن نعتبرهم من أنصار الحصرية اليهودية والمحافظة على مواقف اليهودية الكلاسيكية تجاه الأغيار. ولكنهم لا يستطيعون في ظل الظروف الحاضرة، التعبير علناً من هذه المواقف تجاه الأغيار في الولايات المتحدة، الذين يشكلون ما يزيد على 97 بالمائة من عدد السكان. ولكنهم يعوضون عن ذلك بالتعبير عن مواقفهم الحقيقية في دعمهم لـ "الدولة اليهودية" والمعاملة التي تعامل بها الأغيار في الشرق الأوسط.

وإلا، كيف لنا، خلاف ذلك، أن نفسر هذا الحماس الذي أبداه كل هذا العدد من الحاخامات الأميركيين دعماً لمارتن لوثر كينغ، مثلاً، مقارنة بامتناعهم عن تأييد حقوق الفلسطينيين، حتى حقوقهم الإنسانية الفردية؟ كيف لنا، خلاف ذلك، أن نفسر التناقض الصارخ بين مواقف اليهودية الكلاسيكية نحو الأغيار، التي تتضمن القاعدة القائلة بوجود عدم إنقاذ حياتهم إلا من أجل المصلحة اليهودية، وبين تأييد الحاخامات الأميركيين واليهود المنظمين لحقوق السود؟ فمارتن لوثر كينغ وغالبية السود الأميركيين، ليسوا يهوداً، مع كل ذلك. وحتى إذا اعتبرنا بأن اليهود المحافظين والأرثوذكس فحسب، الذين يشكلون مجتمعين، أكثرية اليهود المنظمين، هم الذين يحملون مثل هذه الآراء في الأغيار، إلا أن القسم الآخر من اليهود الأميركيين المنظمين، الإصلاحيين، لم يعارضهم قط، بل، في رأيين، يظهر متأثراً جداً بهم.

إن تفسير هذا التناقض الظاهري أمر سهل في الواقع. إذ يجب أن نتذكر بأن اليهودية، خصوصاً في شكلها الكلاسيكي، استبدادية، في طبيعتها؛ وإن سلوك مؤيدي الأيديولوجية الاستبدادية الأخرى في أزمنتنا لم يكن مختلفاً عن سلوك اليهود الأميركيين المنظمين. فستالين ومؤيدوه لم يكلوا من إدانة التمييز ضد السود الأميركيين والجنوب أفريقيين، خصوصاً في خضم أسوأ الجرائم التي كانت ترتكب داخل الاتحاد السوفيتي. ونظام الفصل والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا لم يتوقف عن شجبه لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأنظمة الشيوعية أو الأنظمة الأفريقية الأخرى، كما لم يتوقف عن شجبه مؤيدوه في البلدان الأخرى.

ويمكن إعطاء أمثلة مشابهة عديدة. ولذلك، فإن تأييد المرء للديمقراطية أو لحقوق الإنسان، هو تأييد لا معنى له، أو حتى أنه تأييد مؤذ ومضلل عندما لا يبدأ بانتقاد الذات، وبتأييد حقوق الإنسان عندما تنتهكها الجماعة نفسها التي ينتمي إليها هذا المرء. وأن أي تأييد لحقوق الإنسان عموماً، يصدر عن يهودي، ولا يشمل تأييد حقوق الأغيار الذين تنتهك "الدولة اليهودية" حقوقهم، هو تأييد مضلل مثل ضلال التأييد الستاليني لحقوق الإنسان. وإن الحماسة الظاهرية التي أبدتها الحاخامات الأميركيون، أو التي أبدتها المنظمات اليهودية، في الولايات المتحدة، خلال الخمسينات والستينات، تأييداً للسود في الجنوب، لم يكن حافزها إلا اعتبارات المصلحة الشخصية اليهودية، تماماً مثلما كان التأييد الشيوعي لهؤلاء السود أنفسهم.

في كلا الحالتين كانت محاولة لاستقطاب طائفة السود سياسياً، وفي الحالة اليهودية، كانت محاولة لاستقطاب تأييدهم الغافل لسياسات إسرائيل في الشرق الأوسط.

لذلك، فإن الإمتحان الحقيقي الذي يواجه اليهود الإسرائيليون ويهود الشتات هو امتحان نقدهم الذاتي الذي ينبغي أن يشمل نقد الماضي

اليهودي. والجزء الأهم لهذا النقد يجب أن يكون مواجهة الموقف اليهودي من غير اليهود، مواجهة مفصلة وصادقة. وهذا ما يطلبه اليهود وعن حق، من هؤلاء: إن يواجهوا ماضيهم هم، ليصبحوا بالتالي، مدركين للتمييز والاضطهادات التي ارتكبت بحق اليهود. ففي السنوات الأربعين الأخيرة جاوز الى حد كبير عدد الأغيار الذين قُتلوا على يد اليهود، عدد اليهود الذين قُتلوا على يد غير اليهود. كما أن مدى الاضطهادات والتمييز ضد الأغيار، التي ارتكبتها "الدولة اليهودية"، بتأييد يهود الشتات المنظمين، يجاوز تجاوزاً كبيراً مدى المعاناة التي سببتها لليهود الأنظمة المعادية لهم. وعلى الرغم من أن النضال ضد معاداة السامية (أشكال العنصرية الأخرى كافة) ينبغي ألا يتوقف أبداً، فإن النضال ضد الشوفينية والحصرية اليهودية، الذي يجب أن يشمل نقداً لليهودية الكلاسيكية، هو نضال يساويه في الأهمية، أو يفوقه أهمية.